

أزمة الأوليغارشيا العراقية

حسن خلف*

«لن تقع أرملة أو يتيم تحت رحمة رجل قوي بعد الآن». بهذه الكلمات المترجمة بتصرف وجه أوروغينا حاكم مدينة لجش السومرية (2400 ق. م.) نداءه الإصلاحية لأهل مدينته في جنوب العراق، حيث أخذ على عاتقه حماية فقراؤها من جشع الأثرياء والكهنة والمرابين. فصادر أملاك النخبة وأعاد توزيعها وبذلك يكون حاكمنا السومري هذا قد قدم نفسه لنا كأول مصليح في تاريخ بلاد الرافدين المديد، ولكن هناك الكثير من الغموض يلف الظروف التي انطلقت منها هذه الإصلاحات، التي لم تتضح بعد لعلماء السومريات. وكأوروغينا يحاول رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إعادة تعريف نفسه شعبياً مما سمي وقتها مرشح «المقبولية الوطنية»، أي من يحظى برضى جميع الكتل السياسية، إلى رمز الإصلاح ومحاربة الفساد. الأمر الذي إن صح فسيعني الاصطدام بالطبقة السياسية العراقية وحمايتها في الوقت نفسه.

فما الذي حفز العبادي ومن خلفه المرجعية على أداء هذا الدور؟ وما سبب صمت السفارة الأميركية هذه المرة عن حملة العبادي ضد الفساد؟ فعادة ما تتدخل واشنطن في مثل هذه الحملات متهمه القائمين عليها بالاستبداد، وبقمع المعارضة.

ولكن يبدو أن الأوليغارشيا العراقية بدأت تشعر بالقلق من تصاعد شعبية وقوة الحشد الشعبي ورموزه مقابل تراجع شعبية وفشل برامجها وسياستها، وإمكانية اتجاه بعض قوى الحشد الشعبي إلى تبني مطالب الحراك الجماهيري، سواء الآن أو مستقبلاً والبناء عليه لتطرح نفسها بديلاً للطبقة الحاكمة، وهو ما لاحظته الكتل العراقية الوطني صائب خليل، إلا أن التحريض على القوى الأساسية في الحشد قد بدأ من ممثل الأوليغارشية العراقية ذاتها، أي حيدر العبادي. فالرجل ذكر بحذر ومواربة أن علينا «عزل» الحشد الشعبي عن العملية السياسية باعتبارهم عسكرياً مكانهم الميدان لا قبة البرلمان، حيث قال «إن للعمل السياسي مجاله، كما للعمل الانتخابي مجاله، ألم تعدّ طريقة عملنا أن نبعد القوات المسلحة عن العمل السياسي؟ جيد، إذا لم لا نعزل الحشد الشعبي عن العمل السياسي؟ يجب أن نضع فاصلاً» (راجع خطابه بإحتفالية يوم الشباب العالمي ببغداد يوم 12 آب 2015).

ولا يخفي العبادي هنا خشيته من استغلال قوى الحشد لما سماه «المكاسب» المتحققة من معارك «تحرير الوطن».

ها بين الأوليغارشيا والحشد

على الرغم من محاولة البعض اليوم، وخاصة بعض المتظاهرين والإعلاميين، تحويل العبادي إلى رجل الإصلاح الأول ومنقذ العراق وأمله، إلا أن الرجل ركن

من أركان الأوليغارشيا المتهمه بالفشل والفساد والضعف. وهو أصلاً كان قد جيء به ضمن اتفاق الطبقة السياسية للحفاظ على نظام المحاصصة، الذي ما كان له أن يستمر بشكله الحالي إلا بالسير بما يسمى «حكومة الشراكة»، أي أن تشترك كل القوى ومكونات الشعب العراقي في الحكم، فلا يعود من مصلحة أحد محاسبة أحد، ويظل البرلمان حلبة للمهارات الطائفية والفئوية.

وفعلاً جرى تعطيل عشرات القوانين والمشاريع الحيوية للبلاد، مثل قانون البنية التحتية، وتسليح الجيش، وقانون الأحزاب وغيرها. وتعد الأحزاب القومية الكردية، والمجلس الأعلى لعمار الحكيم والكتلة الصدرية لمقتدى الصدر والكتل السنية والنواب التابعون لإياد علاوي وأسامة النجيفي من أكبر المدافعين عن حكومة الشراكة هذه. وما كان لكل هؤلاء أن ينجحوا لولا دعم المرجعية، وذلك بإطاحة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي صاحب المشروع المضاد والمسمى «حكومة الأغلبية»، والمقصود بالأغلبية هنا أغلبية سياسية داخل البرلمان.

ولكن فضلاً عن فشل نظام «حكومة الشراكة» وكونه ستاراً مثالياً للنهب والفساد، فإن تحولات سوق النفط العالمية وهبوط أسعارها قللا من مداخيل الدولة، واضعفاً من قدرتها على التزام نفقاتها ومصاريقها الكثيرة. فلم يعد الفساد فولكلوراً أو تفصيلاً يمكن تحمّله لأنه بات يهدد سلامة النظام.

وهو ما قد يعيد إلى الواجهة مرة أخرى مشروع «حكومة الأغلبية» الذي يعده البعض أكثر عرضة للمساءلة والمحاسبة من «الشراكة». وخطورته بالنسبة إلى الأوليغارشيا هو نشوء تحالف اليوم أو مستقبلاً بين ما تبقى للمالكي من شعبية ورمزية عند بعض جمهوره، وبعض قوى الحشد الشعبي التي زادت قوتها وشعبيتها أخيراً، لكنها (أي الأوليغارشيا) تدرك أن المالكي يملك (أو كان يملك) أكبر كتلة نيابية (دولة القانون)، وأنه كان قد حصل على أكبر عدد من الأصوات في انتخابات 2014، لكنه ليس أخطر التهديدات التي تواجهها. فهناك قوى عسكرية وسياسية كمنظمة بدر، التي تعد إحدى أهم قوى الحشد الشعبي بقيادة هادي العامري، وحليفة المالكي، والأقرب للحكومة من بين قوى الحشد المهمة، حيث أنها كانت وما زالت جزءاً من دعاة «الأغلبية».

وهناك أيضاً قوى «الحشد الشعبي المقاوم» وهي القوى التي حاربت المحتل وقاتلت ضد القاعدة ومشتقاتها في سوريا ومثلت أخيراً نواة الحشد الشعبي، كعصائب أهل الحق وحركة النجباء (المنشققة عن العصائب التي ما زال لها مقاتلون في سوريا) وكتائب حزب الله العراق الأقرب تنظيمياً وتدريباً لسميه اللبناني، وكتائب سيد الشهداء (المنشققة عنها)، وكل هؤلاء

خارج الحكومة وتمثيلهم في العملية السياسية شبه معدوم.

وما تدركه الأوليغارشيا أيضاً أنه على الرغم من حرص هؤلاء ألا يصطدموا بالسيستاني وتأييدهم على أبوتهم للحشد، إلا أن أي من قادتهم، كما جزء لا بأس به من مقاتليهم، لا يرجع إليه بالتقليد، (كقيادة بدر التي تقلد الخامنئي). ولقد سبق لهم أن صرحوا علناً وسراً بأن المالكي كان أفضل وأسرع استجابة وإيماناً بحاجاتهم الجهادية من العبادي (الذي باركته المرجعية للعراقيين بديلاً). وإذا ما قرر كل هؤلاء تبني «مشروع الأغلبية» مضافاً إليهم نواب المالكي السابقون كحنان الفتلاوي وكاظم الصيادي (بالمالكي أو بدونه)، ومن خلفهم انتصارات عسكرية باهرة وتظاهرات شعبية، فكل هذا قد يضع أنصار (حكومة المشاركة) في مأزق حقيقي. ومع كل ما ذكر اعلاه، من المهم أن نوضح، أنه ليس كل قوى الحشد الشعبي والمقاوم منه، متفقة على برنامج ورؤية واحدة، ولا يعني إتحداهم اليوم مقاتلة داعش أنهم سيكونون برنامجاً سياسياً موحداً عقب انتهاء المعارك، كما أن الشعبية الكبيرة التي نالها هؤلاء المجاهدون قد لا تترجم لمكاسب انتخابية كبيرة كما تخشى الأوليغارشيا، وذلك لأسباب تنظيمية وطبقية وحسابات سياسية معقدة.

ففي الوقت الذي يرى فيه الخزعلي ضرورة الإنخراط في العملية السياسية

انطلقت باكورة التظاهرات من جنوب العراق بسبب معاناة الناس (أ ف ب)



في الحرب على سوريا: الحسابات الأميركية ومفاتيح

عبدالله احمد*

تتسم هذه المرحلة بالحدة وبالخطورة، وتستخدم فيها كافة الوسائل والأدوات، وادعاء واشنطن ب«مكافحة الإرهاب» ليس سوى ضرب من خيال، و«داعش» وغيرها من التنظيمات الإرهابية هي من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الولايات المتحدة والغرب لتحقيق أهدافهما.

في الحرب على سوريا، تحرك الولايات المتحدة وكلاء الحرب، الأردن وإسرائيل وتركيا والسعودية في أن واحد على كافة الجبهات، فمن عاصفة الجنوب إلى التدخل الإسرائيلي في القنيطرة لحماية ارضها «جبهة النصر» وصولاً إلى الاتفاق الأميركي التركي الغامض باستخدام قاعدة انجريك بحجة ضرب «داعش» وخصوم اردوغان من حزب العمال الكردي وصولاً إلى اليسار التركي. هذا الغموض في التوجه الأميركي ما هو

الا حيلة الإدارة الأميركية في تطبيق مفهوم الفوضى الخلاقة، لإضعاف جميع الأطراف. فالاستثمار في «داعش» والمجموعات الإرهابية مستمر، ليس فقط في منطقتنا، وإنما في مختلف أنحاء العالم أيضاً، والمؤشرات تدل على دور لداعش في أفغانستان والقوقاز، وإعلان وفاه الملا عمر ما هو إلا بداية تحول طالبان إلى «داعش» تهدد دول اسيا الوسطى ودول معاهدة شنغهاي. والتسريبات والتصريحات الإعلامية حول نية الولايات المتحدة التدخل المباشر واستهداف الجيش العربي السوري لحماية من دربتهم في تركيا، تؤكد أن الولايات المتحدة ماضية في دعم التنظيمات الإرهابية والاستثمار فيها، وتصب أيضاً في خانة الحرب الإعلامية والضغط السياسي، ورسائل لحكام السعودية والأردن وتركيا وإسرائيل بأن الولايات المتحدة ماضية في

والتظاهرات، يرى قائد تنظيم حشدي آخر (شبل الزيدي - كتائب الإمام علي) أن توريث الحشد الشعبي في دهاليز السياسة ليس في مصلحته، كما أن من الصعب التنبؤ بمستقبل شعبية المالكي التي من الممكن أن يكون العبادي قد ورثها حيث يعتقد أن أغلب جمهوره هم من موظفي الدولة الذين قد يخيفهم كبير وقرائين الحشد كقوة مستقلة.

ويمكننا تتبع القلق الأوليغارشي منذ بدأ تدفق الناس على مراكز التطوع في حزيران عام 2014، وتحقيق الحشد أول انتصاراته العسكرية في ديارى وصلاح الدين، مما أظهر الدولة وجيشها عاجزين وفاسدين، فاستشعروا تراجع شعبيتهم بين الناس على نحو كبير، وأن معظم العراقيين لم يعد يشتري كذبة الحرية وأخواتها التي «باعوه إياها» منذ انتخابات 2005. لذا لا يُستبعد أن تحاول بعض قواها إظهار ممثلهم العبادي كرمز لمحاربة الفساد، مقابل شعبية أبطال الحشد التي انتزعوها بكفاحهم في الجبهات.

ويلاحظ أن تسابق أحزاب الطبقة الحاكمة على تحقيق شعبية البطولة بدأ بالصور الهزلية التي أخذ بعض هؤلاء ينشرها لقادتهم ووزرائهم باللباس العسكري، ولكن أنى لعمار الحكيم مثلاً أن يقنع شعباً عاش أكثر من ثلاثة عقود في حرب وعسكرة بان له هيئة وهيبة القادة والأبطال؟ ولكن كما جرى ويجري في المعارك الاجتماعية

حربها على سوريا. إلا أن الواقع والحسابات الدقيقة لا يسمحان بترجمة ذلك إلى تورط مباشر قد يفسد المنطقة، وله مخاطره على حلفاء الولايات المتحدة أيضاً.

حسابات الولايات المتحدة لم تتغير، فرغم الإخفاقات الكبيرة في أكثر من منطقة، من اوكرانيا إلى سوريا وصولاً إلى شرق اسيا، واشنطن ماضية في سياسات التوسع والاستثمار في الارهاب من أجل تحقيق مصالح واهداف جيوسياسية. وعلى الرغم من الإيحاء بأنها تسعى إلى تسويات سياسية، وبالأخص بعد الاتفاق «المرحلي» الذي يحتوي على كثير من الفخاخ والمراحل» مع إيران حول الملف النووي، إلا ان الاعتبارات الداخلية الأميركية ومحاولة كسب الوقت لإعادة رسم الاستراتيجيات الجديدة هما الدافع الاساسي. إلا أن للجيش والقيادة السورية الكلمة